النظام السياسي في جمهورية الهند

الدستور الهندي وقيام الدولة :

دفع استقلال البلاد في عام ١٩٤٧ من السيطرة البريطانية الى تشكيل اول حكومة بعد الاستقلال وقد تمخض عنها وضع دستور جديد للبلاد في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٠ ، وقد جاء هذا الدستور منسجماً مع مبادئ دستور عام ١٩٣٥ ومستوحيا ابرز مبادئه التي تركز على :

- الديمقراطية البرلمانية .
- الدخول في عضوية الكومنولث.
- دولة جمهورية فدرالية اتحادية علمانية .

النظام السياسي الهندي:

تعد الهند دولة فيدرالية تتكون من 28 ولاية و7 أقاليم تديرها حكومة مركزية ، تنعم بنظام برلماني ديمقراطي علماني يكفل الحقوق والحريات الأساسية للجميع ، ولم ينص دستورها على دين رسمي للدولة رغم هيمنة الهندوس والسيخ على معظم السلطات التنفيذية في الدولة .

يقوم نظامها السياسي على التعددية والتداول السلمي للسلطة ، وتكون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان الذي يملك سلطة سحب الثقة منها، أي إنّ سياستها حصيلة تفاعل لمؤسسات النظام السياسي الرسمية وغير الرسمية ، تعد الهند اليوم أكبر ديمقراطية برلمانية في العالم ، يضم نظامها السياسي ثلاث سلطات هي التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وتتكون السلطة التشريعية من مجلسين يعرف الادنى ب(لوك صابحا Lok Sabha) (مجلس الشعب) ينتخب أعضائه البالغ عددهم 545 بالانتخاب المباشر من قبل الشعب لدورة انتخابية مدتها 5 سنوات ، في دوائر انتخابية موزعة على كُلَّ ارجاء البلاد، أمّا المجلس الأعلى فيعرف باسم (راجيا صابحا Rajya Sabha) (مجلس الولايات)، ويبلغ عدد أعضائه 250 عضواً يتم انتخابهم من قبل أعضاء المجالس التشريعية على مستوى الولايات، ولمجلس الشعب نفوذاً أكبر من مجلس الولايات ويعد البرلمان الهندي بمجلسيه الجهاز الرئيسِ لوضع القوانين، وأكبر هيئة لمناقشة المشكلات السياسية على المستوين الداخلي والخارجي واتخاذ القرارات النهائية بشأنها، ويقع عليه مسؤولية تعديل حدود الولايات وفقاً للدستور ويعد ميداناً لتدريب القادة الوطنيين واعطائهم

التجارب العملية لقيام الديمقراطية البرلمانية بعملها وهذه اهم الوظائف في البلد، أما السلطة التنفيذية فتقع بيد رئيس الجمهورية ونائبه ورئيس الوزراء.

السلطة القضائية تتمتع باستقلالية تامة، وتسمى المحكمة العليا (المحكمة الدستورية العليا) تعمل على حماية قواعد الدستور من أيّ انتهاك حتى من قبل المؤسسات التنفيذية، وتوجد محكمة عليا يرأسها اكبر القضاة يتفاوت عددهم حسب حجم الولاية ، ويعد الاعلام سلطة رابعة في الهند تتمتع بالحرية شأنها شأن كل المجتمعات الديمقراطية التي يلعب الاعلام والاحزاب المعارضة فيها دور لا يقل اهمية عن ما تلعبه السلطة الحاكمة، تعمل هذه السلطات مدعمة بالهيئات الرسمية لحفظ السلم المجتمعي والنظام العام، ومنع كُلَّ ما من شأنه شرخ المنظومة الاجتماعية ويهدد استقرارها، مما يوجه تركيز الحكومة نحو المجال الخارجي والسعي للعب أدوار إقليمية ودولية وإبراز دور الهند كطرف مؤثر في التفاعلات الدولية.

توصف الهند اليوم الديمقراطية السياسية الأكبر في العالم من حيث الحجم إذ استطاعت الصمود في اشد الظروف صعوبةً كالهبوط الكبير الذي شهده اقتصادها في العام ١٩٩١، وعدت ديمقراطيتها محور تغيير في الحياة في كل الأبعاد إلى أرقى مستوياتها، وذلك من صلب المشكلات الاجتماعية والثقافية، فبعد إن كانت تحت وطأة الفقر والتخلف قبل استقلالها في عام1947، استطاعت تغيير الوضع جلياً بمجموعة من الاصلاحات في مطلع التسعينات، وقدمت تجربة ديمقراطية رائدة ولعل اهمها الدستور الهندي الذي دخل حيز التنفيذ في العام 1950 الذي صاغته نخبة من ألمع العقول في البلاد مؤكدين على مبادئ الحرية والعدل والمساواة بين الجميع، اذ ارسى دستورها دعائم الدولة ، ويعد الوثيقة الاطول من نوعها في العالم والذي يتألف من (22) جزء و(9) لوائح و(395) مادة التي شهدت الكثير من التعديلات غير الجوهرية وابرزت التجربة الهندية الدور المهم للقيادة في ارساء دعائم النظام الديمقراطي وتمكنت ان تجعل من مبادئها الدستورية ليس فقط حقيقة واقعية إنما تحول الهند إلى أمة من العباقرة نظراً لاهتمام دستورها بإعطاء قيمة أساسية للعلم في منظومة القيم الهندية ، مما جعل البلاد تصل الى مركز مهم ومتقدم في هذا المجال، وقد ارتبط الدستور منذ نشأته ببناء الدولة.

واستطاعت بفضل نظامها المتقدم توفير بيئة مناسبة للتقدم، قائمة على الحكم المدني والمساواة القانونية والتداول السلمي للسلطة في ظل التنوع الاجتماعي، وإتاحة الحريات السياسية لاسيما

حق الترشيح وتولي المناصب السياسية، والتحول من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، الأمر الذي حماها من الانقلابات العسكرية والتوترات الاجتماعية الواسعة وتغلغل الفساد

وفي حقيقة الأمر فإن النمو الاقتصادي الهندي كان نقطة انطلاق لها في بناء قوتها العسكرية بشقيها التقليدي والنووي، فضلاً عن تطور البنية التكنو-معلوماتية فيها، وثقافاتها المجتمعية ولاسيما الجانب الروحي منها، كان من مخرجات كل ذلك تعزيز فرص الهند لممارسة ادوار سياسية اكثر محورية على المستوى الداخلي نظراً لتحقيقها استقرار سياسي ملحوظ يتجلى في ديمومة السياسات العمومية في المجالات كافة مهما كان لون الحزب الذي يتولى السلطة، الامر الذي عزز استمرار النظام الديمقراطي فيها، فلم تشهد الهند تغيير في نظامها أو حدودها الجغرافية منذ عقود، وعلى المستوى الخارجي تمكنت من ممارسة أدوار سياسية أكثر تشعباً وتطلعاً، وعزز مكانتها في المجتمع الدولي، وفي علاقاتها مع الدول الكبرى، ويتضح ذلك جلياً في إبرامها للعديد من الاتفاقات والمؤتمرات السياسية والاقتصادية أيضاً في المجال العسكري واستيراد وتصدير السلاح، بعد ما انتهجت سياسة عدم الانحياز والعزلة السياسية خلال حقبة الحرب الباردة.